

ملخص البحث: تفعيل الصيغ التمويلية للوقف العلمي لدعم التعليم العالي: تقييم تجارب بعض البلدان

تهدف الدراسة الحالية إلى إظهار أهمية الوقف العلمي في تمويل التعليم العالي إذ يعد من أهم مصادر التمويل التي يمكن أن تعتمد عليها الجامعات، باعتباره رافداً اقتصادياً يمكن الجامعة من النمو والتطور من خلال ضمان ديمومة واستمرارية التمويل، وهذا من خلال تقييم بعض التجارب الدولية وهي تجربة الولايات المتحدة الأمريكية، وتجربة ماليزيا وكذا تجربة تركيا. كما قمنا خلال هذا البحث باستعراض أهم الصيغ التمويلية للوقف العلمي وكذا سبل تفعيلها، باستخدام منهاج تحليل المحتوى والمنهج المقارن. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها: أنه لا يمكن للوقف أن يؤدي دوره بفعالية ما لم يكن جزءاً من ثقافة المجتمع كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية والتي تعتبر نموذجاً متفرداً في مجال الوقف العلمي على الجامعات لما يميزه عن غيره بكونه منظومة متكاملة من حيث: الحكم الراشد، الاستقلالية، الشفافية، قيمة وقيمتها الضخمة وكفاءة استثمارها وموارده قوانينها. كما تعتبر تجربة ماليزيا في الوقف العلمي ناجحة بالرغم من حداثتها، إذ ساهمت وقيمتها في تطوير التعليم العالي والبحث العلمي، غير أنها تعرف بعض الصعوبات التي تتمثل أساساً في غياب الإطار القانوني الكافي والمرن والذي يكفل حوكمة صناديقها الوقفية. أما التجربة التركية فلها عدة خصائص، منها: أن جميع الأوقاف تنظم من خلال الجمعيات الخيرية وتتميز بعدم اشتراط مراقبة الجهة الحكومية المشرفة على الأوقاف، وهي المديرية العامة للأوقاف. كما يشترط القانون التركي حداً أدنى لإنفاق المؤسسة الخيرية على أهدافها حتى تستفيد من الإعفاء الضريبي، وهو ما تتشابه فيه مع القانون الأمريكي.

الكلمات المفتاحية: وقف علمي، تعليم عالي، صيغ تمويل الوقف العلمي، الولايات المتحدة الأمريكية، ماليزيا، تركيا.